ويشكل ح انتعرافات الموضوع المتشخص لانه لا يعم هذا الحكم الا اذا كان للعمر انتعار حيث
ويمكن ان يقال ان اطلاق الموصول على هذا من باب الاستعمال معان ليس هو موضوعا
لها بل لا صل وهذا كما في اسم الاشارة فانه في الاصل وضعه للاشارة الى مشخص محسوس وربما
تستعمل في المعقولات تشبيها للمعقول بالمحسوس لظهور الكمال تمييزه عند العقل بمثل هذا الامر
نقضا على ان اسم الاشارة موضوع لمتشخص لان هذا ليس استعمالا الا غلطا ولما اشتبه على
بعض كون اسم الاشارة جزئيا حقيقيا بجعل الضمير كذا للعلم في كونه جزئيا حقيقيا دون اسم
الاشارة اشار الى رده بقوله **الثالث** علمت من هذا الفرق بين العلم والمضمر
وهو ان العلم موضوع بوضع جزئي لجزئي والضمير بوضع كلي لجزئي فساد تقسيم الجزئي
الحقيقي الى العلم والمضمر دون اسم الاشارة كما من ذلك الجاعل انه موضوع لكلي
وان ذلك الجزئي انما يتعين بقرينة الاشارة ومدلول الضمير بالوضع ووجد
لجمهور البلاد من الفرق بين العلم والمضمر ان ذلك الفرق جار بين اسم الاشارة والعلم فجعل
الضمير جزئيا حقيقيا دون اسم الاشارة تحكم بحت وايضا الضمير واسم الاشارة مشتركان
في ان مدلولهما يتعين الا بالقرينة الا ان القرينة في اسم الاشارة الحسية وفي المضمر
الخطاب كما عرفت والتفاوت في القرينة لا يوجب ان يكون احدهما جزئيا والاخر لا يكون
جزئيا ولما ظهر معنى الحرف على وجه ليس فيه غبار وامتاز عن اخويه امتيازا تاما
وكان هذا مما اشتبه على اقوام من فحول الاعلام وكذا الخلل في بيان العبارة المشهورة
تعرض له وهو ان الحرف ما دل على معنى في غيره وفهم المقصود من تلك العبارة في التفسير
نبه عليه فقال **الرابع** تبين من هذا ان معنى قولك ان الحرف ما دل على
معنى في غيره انه لا يستقل بالمفهومية كما ان معنى قولك الاسم ما دل على معنى في نفسه
انه مستقل بالمفهومية قال ابن الحاجب ان الضمير في قولهم ما دل على معنى في نفسه وفي قولهم
في غيره راجع الى المعنى وان معنى ما دل على معنى في نفسه باعتبار في نفسه اي بالنظر
اليه في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كقولك الدار في نفسها حكمها كذا اي باعتبارها في نفسها
لا باعتبار كونها في بلد او نحو ذلك وان معنى ما دل على معنى في غيره باعتبار متعلقه
لا باعتباره في نفسه هذا محصل كلامه ولا يخفى ان محصول ما اشار اليه المصنف من الاستقلال

[illegible]

١٩٤

بالمفهومية وعدم الاستقلال بها فان المعنى اذا كان ملاحظا بذاته لا يكون وسيلة في الذهن
بخلاف ما اذا كان ملاحظا باعتبار متعلقه فلا يتم ما ذهب اليه وفيه نظر لان قولهم في حد الحرف
ما دل على معنى في غيره نقيض قولهم ما دل على معنى في نفسه ولا يقال في مقابلة قولك قيمة الدار
في نفسها كذا قيمة الدار في غيرها كذا بل يقال لا في نفسها واختار ان ضمير في نفسه عائد الى
ما اي الدال الكلمة وكذا الضمير في غيره ويكون المعنى الاسم كلمة دلت على معنى ثابت في نفس الكلمة
والحرف كلمة دلت على معنى ثابت في غير تلك الكلمة ثم شرع في بيان كون معنى الحرف في الغير على وجه
لا يخفى على اذهان العقلاء مما وقع من التكلفات البعيدة والمقام لا يحتمل بيانه وبيان ما فيه
واما ما اورده على ابن الحاجب وليس بشيء اذ المقصود انقسم منها بحسب اعتبار الخارج تارة
وعدم اعتباره اخرى وان امتاز انه يصح ان يقال المعنى ملحوظه معتبر في نفسه او غيره وكما
يصح ان يقال الدار حسنها او قيمتها في نفسها او غيرها والمراد ان ارتباط القيمة او الحسن
بالغير اذا كان ذلك الغير سببا له ليس بحيث يصح كون الغير … فلذا لا يصح ان يقال قيمتها
او حسنها في غيرها بخلاف ارتباط تعقل المعنى بالغير فانه ملحوظ في ذلك الغير ومعتبر فيه
فيصح كون الغير … وان يقال المعنى في غيره هذا من التحقيقات الشريفة واذا تاملت
فيما … ان اقول ما افادته حذام وان هذا المعنى الذي في من الحاجب الحرف بخلاف الاسم
والفعل فان معنى الاسم ملحوظ قصدا فيكون مستقلا بالمفهومية فيصلح ان يكون محكوما عليه
وبه واما الفعل فلا بد من توضيح فنقول مفهوم الفعل كما تقرر اصلا مشتمل على معنيين
مستقل بالمفهومية وهو معنى المصدر الذي هو الحدث المطلق والزمان وعلى نسبة جزئية
مخصوصة من حيث انها حالة بين … بالاخر وحال هو
النسبة الداخلية في مفهوم الفعل كحال النسبة التي هي مدلول الحرف في عدم الاستقلال
بالمفهومية وانه لا يتعين الا بانضمام الغير الذي هو المنسوب اليه ولهذا اوجب ذكر الفاعل كما وجب
ذكر متعلق الحرف فنقول النحويين الفاعل لا يجوز حذفه ليس مبنيا على مراعاة جانب اللفظ
الصرف بل تعقل معنى الفعل يتوقف على ذكر الفاعل ولا يتم تصور معناه الا بذكره كما في تعقل معنى
الحرف ولهذا قالوا وضع الافعال بالقياس الى ما اعتبر فيها من النسب الجزئية وضع عام والنسبة
الى الحرف وضع خاص … ان مجموع معنى الفعل غير مستقل بالمفهومية فلا يصح ان يكون محكوما به

[illegible]

Copyright © King Saud University